



تَضَافِرُ الْعِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ وَأَثَرُهَا فِي التَّرْجِيحِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي
(دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ فِي كِتَابِ الْمُنْصِفِ)
م.د. رفل هادي مهدي القره غولي
كلية الآداب، جامعة واسط

The convergence of morphological causes and their effect on preference according to Ibn Jinni (an analytical study in the book Al-Munsif)

Dr. Rafal Hadi Mahdi Al-Qarahghuli

College of Arts, Wasit University

drrafalhadi@gmail.com

مُلْخَصُ الْبَحْثِ

تناول موضوع البحث (تضافر العلل الصرفية وأثرها في الترجيح عند ابن جني) دراسة تحليلية في كتاب المنصف، إذ غنيت الدراسة ببيان كيفية تعاضد العلل سواء كانت صوتية أو معنوية أو قياسية وغيرها من العلل؛ لترجيح وجه صرفي على آخر، وتكمن أهمية موضع البحث في كشف منهج ابن جني التحليلي في كتاب المنصف بوصفه ميداناً تطبيقياً فلسفياً يتجاوز الوصف التقليدي للبنية الصرفية. أما الغاية لكتابة البحث واختيار موضوع تضافر العلل عند ابن جني في كتابه المنصف، فتتمثل في إثبات العبقورية العقلية لابن جني، وكشف منهجه في صياغة الحكم الصرفي الذي لا يقتنع بالعلّة الأحادية، بل يرتكز على تضافر الأدلة وتآزر القرائن لترجيح الوجه الأقوى. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي عبر استقراء الممارسات الترجيحية في متن الكتاب. الكلمات المفتاحية: تضافر العلل، ابن جني، المنصف، الترجيح الصرفي.

Abstract

The research topic addressed (The Interplay of Morphological Causes and Their Impact on Preference in Ibn Jinni's Work (An Analytical Study of the Book Al-Munsif)). The study focused on explaining how causes, whether phonetic, semantic, analogical, or other, work together to favor one morphological form over another. The importance of this research lies in revealing Ibn Jinni's explanatory methodology in Al-Munsif as a philosophical and applied field that transcends the traditional description of morphological structure. The aim of writing this research and choosing the topic of the convergence of causes in Ibn Jinni's book, Al-Munsif, is to demonstrate Ibn Jinni's intellectual genius and to reveal his methodology in formulating morphological judgments, which are not satisfied with a single cause but rather rely on the convergence of evidence and the synergy of indications to favor the strongest interpretation.

The research adopted a descriptive-analytical approach by examining the grammatical preferences within the text of the book.

Keywords: Convergence of causes, Ibn Jinni, Al-Munsif, morphological preference.

المُفَدِّمَةُ:-

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْعَرَبِيَّةَ أَوْسَعَ اللُّغَاتِ مَدَى، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .
أَمَّا بَعْدُ ...

فإنَّ الدرسَ الصَّرْفِيَّ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَكُنْ مَجْرَدَ رِصْفٍ لِلقَوَاعِدِ الصَّرْفِيَّةِ، بَلْ كَانَ نِظَامًا عَقْلِيًّا مُتَكَامِلًا يَقُومُ عَلَى فِلسَفَةِ التَّحْلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ، وَيَبْرُزُ فِي هَذَا الْمِيدَانِ إِمَامَ اللُّغَوِيِّينَ وَالصَّرْفِيِّينَ ابْنَ جِنِّي، إِذْ لَمْ يَقْتَنِعْ بِالْعَلَّةِ الْوَاحِدَةِ لِتَفْسِيرِ الظَّاهِرَةِ الصَّرْفِيَّةِ، بَلْ تَعَمَّقَ فِيمَا يُعْرَفُ بِتَضَافِرِ الْعِلَلِ، وَهُوَ تَأَزَّرَ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَسْبَابِ الصَّوْتِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ وَالْقِيَاسِيَّةِ؛



لترجيح وجهه عن آخر. وقد جاء اختيار موضوع البحث الموسوم بـ (تصافُر العِللِ الصَّرْفِيَّةِ وَأَثَرُهَا فِي التَّرْجِيحِ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي) دِرَاسَةً تَحْلِيلِيَّةً فِي كِتَابِ الْمُنْصِفِ؛ للربحية في الكشف عن العقلية الترجيحية لدى ابن جنّي، وكيفية توظيفه للعِللِ عدة لخدمة مسألة صرفية، إذ يهدف البحث إلى استقراء أنواع العِللِ، مُعْتَمِدًا عَلَى الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ فِي رِصْدِ الْمَسَائِلِ فِي كِتَابِ الْمُنْصِفِ، لِيُخَلِّصَ الْبَحْثُ إِلَى أَنَّ التَّرْجِيحَ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي هُوَ عَمَلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ تَرْكِيْبِيَّةٌ، تَتَوَخَّى خَفَةَ الْفَلْظِ وَإِحْكَامَ الْأَصْلِ، مُحَقِّقَةً أَرْقَى أَنْوَاعِ التَّوَاظُنِ بَيْنَ الْمَبْنِيِّ وَالْمَعْنَى.

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة البحث التحليلية استوجبت منهجاً يقوم على استعراض النصّ الصرفي كاملاً كما ورد في متن (المنصف) دون اجتزاء أو قصّ جزءاً منه؛ وذلك إيماناً بأن تصافُر العِللِ لا تتجلى معالمها، ولا تتضح مواطن حشدها واعتضادها إلا بروية السياق الاستدلالي في كليته، ولتحديد مواقع العِللِ بدقة؛ ليتمكن القارئ من رصد كيفية بناء ابن جنّي للحكم الصرفي وتدرّجه في مراتب الترجيح، لضمان سلامة الترجيح وقوة الاستدلال الصرفي كما صاغه المصنّف.

و تشكلت الدراسة من مبحثين، ومقدمة، وخاتمة، وخلاصة باللغتين العربية والانجليزية، مستعينة بأهم المصادر القديمة والحديثة فضلاً عن المعجمات العربية.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

(مَفْهُومُ تَصَافُرِ الْعِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ وَأَنْوَاعُهَا عِنْدَ ابْنِ جَنِّي)

يُعدُّ مفهوم تصافُر العِللِ الصَّرْفِيَّةِ مِنَ الْمَرْتَكِزَاتِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْجَوْهَرِيَّةِ فِي فِكْرِ ابْنِ جَنِّي، وَتَحْدِيدًا فِي كِتَابِهِ الْمُنْصِفِ (شرح تصنيف المازني)، إذ لا يكتفي ابن جنّي في شرح المسائل الصَّرْفِيَّةِ بَعْلَةً وَاحِدَةً لَتَفْسِيرِ الظَّاهِرَةِ الصَّرْفِيَّةِ، بَلْ يَجْمَعُ عِللَ عِدَّةٍ؛ لَتَقْوِيَةِ الْحُكْمِ وَتَرْجِيحِهِ.

وللوقوف على منهج (تصافُر العِللِ) عند ابن جنّي (392هـ)، يجب التّأصيل لمفاهيم هذا البحث بدءاً من الدلالة اللغوية والاصطلاحية للتصافُر والعلة، وصولاً إلى ماهية هذه العِللِ وأنواعها التي تحكّم النظام الصرفي. كما تناولت الدراسة التعريف بابن جنّي، و كتابه المنصف. و سنتناول هذه المحاور وفق الآتي:-

أولاً:- مفهوم التصافُر لغةً واصطلاحاً:-

التصافُر لغةً:-

جاء في مقاييس اللغة: "الضاد والفاء والراء أصلٌ صحيح، وهو ضمُّ الشئِ إلى الشئِ نسجاً...تصافُرُوا عليه، أي تعاوَنُوا. وأصله عندي من صفائر الشعر، وهو أن يتقاربوا حتى كأن كل واحدٍ منهم قد شدّ ضفيرته بضفيرة الآخر." (ابن فارس، 1972، ج3، ص366).

أمّا في لسان العرب، الضَّفْرُ هو النَّسْجُ، قال ابن منصور (711هـ): "الضَّفْرُ وَضَفْرُهَا عَمَلُهَا مِنَ الضَّفْرِ، وَهُوَ النَّسْجُ... أُخِذَتِ الضَّفِيرَةُ مِنَ الضَّفْرِ وَإِدْخَالَ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ..، وَتَصَافَرَ الْقَوْمُ عَلَى الْأَمْرِ تَظَاهَرُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَيْهِ" (ابن منظور، 1414هـ، ج4، ص490).

إذن فالتصافُر بمعناه اللغوي هو الضم والنسج والادخال والتعاون.

التصافُر اصطلاحاً

يُعدُّ التَّصَافُرُ مِنَ الْمَصْطَلِحَاتِ الْلسَانِيَّةِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي وَفِدَتْ إِلَى حَقْلِ الدِّرَاسَاتِ الْلُغَوِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ، وَهُوَ مِصْطَلَحٌ لَمْ يَحْظَ فِي بَدَايَاتِهِ بِاهْتِمَامِ الْلُغَوِيِّينَ، وَلَمْ يَحْظَ بِتَعْرِيفٍ مَعْجَمِيٍّ صَرِيحٍ فِي الْمَتُونِ الْلُغَوِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، بَلْ جَاءَ ثَمْرَةً لِتَطَوُّرِ مَنَاجِجِ التَّحْلِيلِ الْلُغَوِيِّ الَّتِي تَنْظُرُ إِلَى الْلُغَةِ كَنْظَامٍ مُتَكَامِلٍ.

أمّا الدكتور تَمَامُ حَسَّانُ، فَيَعُودُ الْفَضْلُ إِلَيْهِ فِي تَأْصِيلِ هَذَا الْمَفْهُومِ وَمَنْحِهِ صِبْغَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ فِي الدَّرْسِ الْلُغَوِيِّ الْحَدِيثِ، كَمَا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْأَلِيَّةِ وَجَعَلَهَا رَكِيزَةً فِي مَشْرُوعِهِ الْلُغَوِيِّ؛ إِذْ أَحَلَّ (تصافُر القرائن) محل (نظام العامل) التقليدي.

وقد عرّف الدكتور تَمَامُ حَسَّانُ تصافُر القرائن، بقوله: "وهي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمر يتناقض مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد" (حسان، 2006، 193-194).

وعليه يُمكن أن نُعرّف التصافُر: هو ارتباط مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية (صرفية، نحوية، صوتية، دلالية) داخل السياق الواحد، لتعمل معاً كوحدة متكاملة في تحديد الوظيفة (الصرفية، النحوية، الدلالية، الصوتية) للوصول إلى المعنى الدقيق.

ثانياً:- مفهوم العلة لغةً واصطلاحاً:-

مفهوم العلة لغةً:-

للعلة معانٍ عدة، منها بمعنى المرض، جاء في تاج العروس: "والعلة، بالكسر معنى يَحُلُّ بِالْمَحَلِّ فَيَتَغَيَّرُ بِهِ حَالُ الْمَحَلِّ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمَرَضُ عِلَّةً؛ لِأَنَّ بِلُجُولِهِ يَتَغَيَّرُ الْحَالُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الضَّعْفِ" (الزبيدي، 2001، ج30، ص47)، وتأتي بمعنى السبب، قال ابن منظور (711هـ): "وهذا علة لهذا أي سبب. وفي حديث عائشة: فَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ، أَي بِسَبَبِهَا، يُظْهِرُ أَنَّهُ يَضْرِبُ حَنْبَ الْبَعِيرِ بِرِجْلِهِ وَإِنَّمَا يَضْرِبُ رِجْلِي. وقولهم: عَلَى عِلَاتِهِ أَي عَلَى كُلِّ حَالٍ" (ابن منظور، 1414هـ، ج11، ص471). مفهوم العلة اصطلاحاً:-

عرّفها الجرجاني (816هـ): "العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه" (الجرجاني، 1983، ص154). كما عرّفها أبو البقاء الكفوي (1094هـ) بأنها: "مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، مَا يَثْبُتُ بِهِ الشَّيْءُ وَعِنْدَ الْأَصُولِيِّ مَا يَجِبُ بِهِ الْحُكْمُ وَالْوَجُوبُ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ اثْبَتَ ابْتِدَاءً بِلَا سَبَبٍ كُلِّ مِنَ الْعِلَّةِ وَالسَّبَبِ قَدْ يُفَسَّرُ بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ فَلَا يَنْغَايِرَانِ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْعِلَّةِ الْمُؤَثِّرُ، وَبِالسَّبَبِ مَا يُفْضِي إِلَى الشَّيْءِ فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ مَا يَكُونُ بَاعْتِاقَ عَلَيْهِ فَيَفْتَرِقَانِ" (الكفوي، 1998، ص620-621).

أما تعريف العلة عند المحدثين، فقد عرّفها الدكتور مازن المبارك بقوله: "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو عبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة" (المبارك، 1981، ص90).

بناءً لما تقدّم، يمكننا تعريف العلة الصرفية بأنها: السبب الرئيسي والدافع لإحداث تغيير في بنية اللفظة؛ طلباً للخفة أو للمناسبة الصوتية، فهي الأداة التي يُفسَّرُ بها خروج اللفظ عن أصله، وهي الجسر الرابط بين أصل اللفظ وصورته المسموعة.

أنواع العلة الصرفية:-

تعدُّ العلة الصرفية بتعدد مصادر الحكم، فالعلة الصرفية هي تعليل الأحكام الصرفية المؤثرة في المفردة، وتنقسم هذه العلة إلى سماعية تقوم على النقل، وعلة قياسية تستند على العقل، وعلة صوتية تنشأ من الخفة، فضلاً عن أنواع أخرى كثيرة بكثرة الظواهر الصرفية التي رصدها اللغويين، ومنها: علة أمن اللبس، علة التعويض، علة الاشتقاق، علة القلب، علة الاطراد، علة التعويض، علة التوهم، علة الجواز، علة الوجوب، علة اجتماع ساكنين، علة الفرق، علة المجاورة، علة القياس، علة التشبيه، علة الاكتفاء، وعلة منع الحمل على الشاذ، علة كراهية الإجحاف، علة تبعية الفرع للأصل، علة البناء، علة المجانسة الصوتية، علة طول الكلام، علة أمن اللبس، علة الثبات، علة الاختصار، علة الإضافة... وغيرها من العلة بحسب ما يرد في المسائل الصرفية. ومن الجدير بالذكر أن العلة نشأت منذ بدايات التقعيد اللغوي، وأن العلة تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للمسألة التي يُعللها؛ وبذلك تعددت الآراء اللغوية للمسألة الواحدة بحسب الحجج والبراهين التي يأتي بها كل لغوي، وبالتالي تنوعت العلة.

ثالثاً:- التعريف بابن جني وكتابه المنصف.

أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)

يُعدُّ أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) الشخصية المحورية التي نقلت الدرس اللغوي من مرحلة الرواية والوصف إلى مرحلة التقعيد والتعليل. ولم تكن عبقرتيه مجرد إحاطة بالقواعد، بل كانت قدرة فذة على استنتاج أسرار العربية وفهم قوانينها الداخلية، لاسيما في علم الصرف، قال فيه السيوطي (911هـ): "من أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو؛ وسببه أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل؛ فمرَّ به أبو عليّ الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف، فقصر فيها، فقال له أبو عليّ: زبيت قبل أن تحصرم، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف؛ ولما مات أبو عليّ تصدر ابن جني مكانه ببغداد" (السيوطي، 1401هـ، ج2، ص132).

ابن جني هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصليّ اللغويّ النحويّ (القفطيّ، 1982)، وكان أبوه مملوكاً رومياً لسلیمان بن فهيد الموصليّ، وله مؤلفات كثيرة، أهمها: سرُّ الصنّاعة، واللمع، والتصريف، والتلفين في النحو، والتعاقب، والخصائص، والمفصّل والممدود، وما يذكر ويؤنث، وإعراب الحماسة، والمختسب في الشواذ، وتوفي في شهر صفر، سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة (الذهبي، 1985).

المنصف



إن كتاب (المنصف) لابن جني من أسمى و أجَلِّ المصنّفات اللغويّة، لاسيما الصّرفيّة في تاريخ العربية؛ فهو ليس مجرد شرح لكتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (247هـ)، بل هو موسوعة تعليلية و انعطافه منهجية في الفكر الصّرفي، فأبن جني لم يقف عند حدود التفسير الظاهري للقواعد التي ارساها المازني، بل جعل من المُنصّف مختبراً لتطبيق نظرية تضافر العلل في أغلب مسائله.

يُعدُّ المُنصّفُ شرحاً ضخماً لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، وقد تميّز بناؤه بالتنظيم المنطقي، إذ استهل ابن جني كتابه بمقدمة بدأها ببسمة والصلاة على محمد وآل محمد، إذ قال في مقدمته: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين، الطيبين الطاهرين. قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله: هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني (رحمه الله) في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره، أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلاً من المسائل المشكّلة العويصة التي تشدّ الأفكار، وتروض الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع، لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أيّما صعوبة..." (ابن جني، 2014، ص.33).

من الواضح أنّ ابن جني قد أفصح في مقدمته عن خطة كتابه المُنصّف، إذ قسّم المنصف إلى مراحل تخدم غرضه في (التمكين والتهذيب)، إذ بيّن في مقدمته أنّ هذا الكتاب هو شرح تصريف المازني إلا أنّه لم يقف عند حدود النقل، بل حدد مهمته ب (تمكين أصوله، وتهذيب فصوله)، وهذا يُشير إلى أنّه سيعيد ترتيب المادة العلمية؛ لتكون أكثر اتساقاً ومنطقية، فضلاً عن اشارته باعتماده على حشد الأشباه والنظائر، بقوله: "ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته"، كما أنّه ذكر تقسيماً متميزاً في نهاية الشرح، إذ خصص باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، وهذا يعكس وعيه بضرورة تفسير الغريب من الالفاظ؛ ليكون الكتاب مرجعاً لغوياً (معجمي) و صرفياً. وبعد الانتهاء من أصول التصريف واللغة، وضع ابن جني قسماً خاصاً للمسائل الصعبة التي وصفها بأنّها (تشدّ الأفكار، وتروض الخواطر).

ومن الملاحظ أنّ ابن جني قد وضع شرطاً في مقدمته وهو ضرورة إحكام الأصول قبل النظر في الفروع والمشكلات؛ لأنّ الصعود إلى المسائل الصعبة العويصة دون فهم الأصول كجازع مفازة لا يهتدى لها بلا دليل، إذ لا بدّ من فهم القواعد الكلية ليفهم عن طريقها الجزئيات (الفروع).

المبحث الثاني

الممارسات التّرجيحية القائمة على تضافر العلل عند ابن جني

يُمثّل الاعتداد بتضافر العلل ركيزة منهجية في فكر ابن جني الصّرفي؛ إذ لم يكن يُقنعه الاكتفاء بعلة واحدة لتفسير الظاهرة الصّرفيّة في بعض مسائله الصّرفيّة ما دام في الوُسع استحضار علة أخرى تُعاضدها. وفي هذا المبحث، نسعى إلى رصد التطبيقات العمليّة لهذا المنهج في المنصف؛ لنبيّن كيف استحال تراكم الأدلّة أداة طيّعة في يد ابن جني، وجّه بها المسائل الخلافية، ورجّح في ضونها الآراء التي استندت إلى دعائم متعدّدة، سواء أكانت صوتية أم قياسية أم معنوية، ممّا منح أحكامه الصّرفيّة قوّة واستقراراً وقبولاً، فأبن جني لا يكتفي في تعليلاته الصّرفيّة بذكر علة واحدة متى وجد سبباً لتعديدها؛ بل يسعى حثيثاً لحشد الأدلّة وتقويتها ببعضها. وسنقوم هنا باستقراء المواضع التي اجتمعت فيها علة متنوعة، مبيّنين كيف جعل ابن جني من هذا التّضافر في العلل معياراً للتّرجيح بين الأقوال.

أولاً: تجليات تضافر العلل في المسائل الصّرفيّة. تتعدد الشواهد الصّرفيّة في المنصف التي لا يكتفي فيها ابن جني بعلة واحدة، ومن أبرز هذه التجليات:-

1- ما أورده في باب الفعل المضارع المبني للمجهول، قوله: "إنّما صح (يُوعَدُ، ويُورَنُ) ونحوهما؛ لأنّه جرى مجرى (يُوجَلُ)، و ((يُوحَلُ)) بانفتاح عينه، وكذلك قوله: تعالي: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)، فحذفت من (يلد) للكسرة، وثبتت في (يولد) للفتحة. وفيه علة أخرى مع هذه، وهو أنّ مضارع (فعل) لا يكون إلا على (يُفعل) نحو (ضرب يضرب) فجرى ذلك مجرى (شُرّف يشرّف) في لزوم مضارعه وزناً واحداً، فصحّت في (يُوعَد) كما صحّت في (يُوطُو)؛ لئلا يختلف الباب، وهذا منتزع من قول أبي علي في (وضو) و(يُوضُو)" (ابن جني، 2014، 201)، لم يكتفِ ابن جني بعلة واحدة، أي علة الفتح لتصحيح الواو، بل علّل بعلة لزوم الوزن؛ لتقوية الحكم الصّرفي، مما يعكس منهج التضافر كأداة ترجيحية في مذهبه. اعتمد ابن جني منهج تضافر العلل؛ لتقوية وجه التصحيح، وذلك عبر مسلكين تعليليين:



العلة الأولى: العلة الصوتية، إذ ذهب ابن جني إلى أن العلة المباشرة في تصحيح الواو في (يُوعَدُ) هي انفتاح ما بعد الواو؛ إذ إنَّ الفتحة حرف لين من جنس الألف، وهي لا تستقل الواو بعدها كما تستقلها الكسرة. وقد عَصَدَ ابن جني هذه العلة إذ أجرى (يُوعَدُ) مجرى (يُوجَلُ) و(يُوحَلُ) في صحة الواو لانفتاح العين فيهما. واستدلَّ على قوة هذه العلة بالشاهد القرآني في قوله تعالى: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (الإخلاص، 3)، ففرَّق بين الحذف في (يَلِدُ) للكسر، والتصحيح في (يُولَدُ) للفتح، أما العلة الثانية، فهي علة أمن الاضطراب، إذ إنَّ ابن جني لم يقف عند العلة الصوتية السابقة، بل استدعى علة أخرى وصفها بقوله: (وفيه علة أخرى مع هذه)، وهذا نص صريح في التضافر)، وهي علة لزوم الوزن الواحد؛ فمضارع (فَعُلَ) لا يأتي إلا على (يَفْعُلُ) بوزن مستقر، فأجرى (يُوعَدُ) مجرى (يَشْرَفُ) في اطراد الباب ولزوم هيئته، لضمان عدم اختلاف أحكام الباب الصرفي الواحد.

فأثر التضافر يتجلى واضحاً هنا في كون ابن جني لم يكفِ بالعلة المازنية (نسبة للمازني) التي تكفي بظاهر الصوت (الفتحة)، بل جاء بعلة فارسية نسبة لأبي علي الفارسي، تتعلق بنظام الباب الصرفي ككل. وهذا الحشد التعليلي نقل الحكم من مجرد "جواز التصحيح" إلى وجوبه المبرهن عليه بوجوه شتى، مما جعل رأيه في تصحيح الواو أرجح وأقوى قياساً أمام أي شبهة قد تنادي بالحمل على المبني للمعلوم.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة هي محل خلاف بين اللغويين. إذ إنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أن الواو في (يَعُدُّ، وَيَزُنُّ) إنما حُذِفَتْ للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، في حين يرى البصريون أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. أما الكوفيون، فاحتجوا بأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعدي، وكلا القسمين يقعان فيما فاءه واو، فلما تغيرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واواً وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقوا الواو في مضارع اللازم نحو (وجل يوجل)، و(وحل يوحل)، وحذفوا الواو من المتعدي نحو: وعد يعد، ووزن يزن، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو، وأما البصريون فاحتجوا بأن الواو حُذِفَتْ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة المستثقرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو ليخفَ أمر الاستثقال. (الأنباري، 2003)، وعلل الفراء (207هـ) سبب الحذف هو الفرق بين اللازم والمتعدي، فحذف في المتعدي، كيعد ويزن، ويطأ ويضع، دون اللازم: يوجل ويوهم. (ابن عقيل، 1405).

قال السيرافي (368هـ): "والأصل يوعد ويوزن؛ لأن فاء الفعل واواً فحذفوها؛ لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد ويوزن ثم اتبعوا الحذف بسائر الأفعال المضارعة فقالوا تزن وتعد. وإن لم تقع الواو بين ياء وكسرة حتى لا تختلف الأفعال المضارعة إذا كانت طريقتها واحدة" (السيرافي، 2008، ج1، ص131).

2- قال ابن جني: "إنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعلٍ نحو: (قائم، وبائع)؛ لأن العين كانت قد اعتلَّتْ فانقلبت في (قام، وباع) ألفاً، فلما جنبت إلى اسم الفاعل وهو على فاعلٍ، صارت قبل عينه ألف فاعلٍ، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتُهُما (قأ م) فلم يجر حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ (قام) فحركت الثانية التي هي عين، كما حركت راء (ضارب)، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت (قائم، وبائع) كما ترى. ويدلُّ على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزة، قراءة أبواب السخنياني: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) (الفتاح: 7)، لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأول بعدها انقلبت همزة...، وكذلك قُلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من (قام) همزة، وذلك قولهم: (قائم) وكذلك (خائف، وبائع، ونائم). (ابن جني، 2014، ص. 248-249). يتضح من النص أن ابن جني لم يقف عند حدود العلة الصوتية المعتادة، لترجيح الهمز في عين اسم الفاعل المعتل العين (قائم، بائع)، بل جعل الحكم بعليتين صرفيتين: العلة الصوتية (التقاء الساكنين): وتتمثل في اجتماع (ألف الفاعل) الزائدة مع (الألف المنقلبة) عن العين (أصلها واو أو ياء)، مما أحدث ثقلاً صوتياً يمنع النطق بألفين متواليين. وعلة أمن اللبس وهي العلة التي منعت الحذف؛ إذ قرر ابن جني أن حذف إحدى الألفين ممتنع؛ لأنه يؤدي إلى التباس اسم الفاعل (قائم) بالفعل الماضي (قام) بعد حذفه، واللبس علة مانعة في التصريف.

وإن تضافر علتين (علة التقاء الساكنين) مع (علة أمن اللبس) هو الذي حكّم بوجود قلب الألف الثانية همزة؛ فلو انفردت علة التقاء الساكنين لحاز الحذف، ولو انفردت علة أمن اللبس لبقيت الألفان على حالهما، لكن لما تضافرتا سُدَّتْ مسالك (الحذف) ومسالك (الإبقاء)، فلم يبق إلا التحريك بالهمز.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة هي من المسائل الخلافية بين اللغويين في حذف الألف الأولى أو الثانية.



3- قال ابن جني: "اعلم أن القلب إنما وجب في (سياط) ونحوه لأشياء تجمعت، لا لشيء واحد. منها: سكن الواو في الواحد، والحرف الساكن ضعيف يقبل العلة. ومنها: انكسار السين في (سياط). ومنها: وقوع الألف بعد الواو، والألف قريبة الشبه من الياء. ومنها: أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد. فلما تجمعت هذه الأشياء المستقلة كلها، هربوا من الواو إلى الياء؛ ويدلك على أن مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفردا، قولهم في جمع "طويل: طوال والكلمة جمع، وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة، فثبتت في الجمع، وقد جاء في الشعر طيالسس في جمع طويل" (ابن جني، 2014، ص. 287)، نفى ابن جني أن يكون الحكم الصرفي لوجوب قلب الواو ياءً في جمع فعال نحو (سياط) ناتجا عن علة واحدة، بل ناتج عن تضافر العلل، أولها: العلة البنائية وهي سكن الواو في الواحد (سوط)، والساكن عند ابن جني حرف ضعيف يقبل العلة أي يتقبل التغيير والاعتلال. والعلة الثانية: علة المجاورة: وهي وقوع الألف بعد الواو، وبما أن الألف تشبه الياء، فقد تضافت هذه المجاورة مع الكسرة السابقة لتقوية دواعي القلب. والعلة الصوتية العلة الثالثة: وهي انكسار ما قبل الواو (سياط)، والكسرة علة قوية تطلب الياء وتطرد الواو، والعلة الرابعة ثقل الجمع: وهي كون الكلمة انتقلت من الواحد إلى الجمع، والجمع أثقل من الواحد، والثقل علة موجبة للتخفيف بالاعتلال.

يبدو أن أثر تضافر العلل في الترجيح، يظهر في فصل النزاع بين بقاء الواو وقلبها ياءً؛ إذ رجحت كفة القلب بقوة مجموعة العلل، التي عبر ابن جني عنها: (بالأشياء التي تجمعت). وبذلك فإن الترجيح عند ابن جني لا يقوم على مجرد السماع فقط، بل يقوم على موازنة تعليلية؛ فكلما تضافت العلل على وجه صرفي، صار هو الوجه الراجح، وهو ما عبر عنه بقوله: (ويدلك على أن مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفرداً). وهذا النص يثبت أن قوة الترجيح تزداد طردياً مع عدد العلل المتضافرة.

وعلى الخوارزمي (617هـ) قلب الواو في سوط عند الجمع؛ لأن الواو ساكنة، بقوله: "بين سيات وطيال فرق، وذلك أن الواو في واحد (سياط) ساكنة مية بخلاف (طوال) فإن الواو في واحدة متحركة" (الخوارزمي، 1990، ج4، ص. 407)

4- بنى ابن جني حكمه بوجوب حذف عين الفعل في المصادر التي على وزن (فَيْعْلُولَة) من المعتل العين، بناءً على تضافر ثلاث علة صرفية، مرجحاً حكم الحذف من الجواز إلى الإلزام، إذ قال: "اعلم أن أصل هذه المصادر: (فَيْعْلُولَة)؛ لأنها كانت في الأصل: كَيْوُونَة، وقيودودة، وصيورورة، بوزن: (عَيْضُمُوز، وْحَيْرَبُونِ)، فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا فيها الياء الأولى، فصارت في التقدير: (كَيْوُونَة، وقيودودة) فحذفوا الياء الثانية المُنْقَلِبة عن الواو التي هي عين الفعل، فصارت قَيْدُودَة، وكَيْوُونَة، وألزموه الحذف؛ لأنهم قد قالوا في مَيْت، وهَيْن، مَيْتٌ، وهَيْنٌ، فحذفوا عين الفعل مع أن الكلمة على أربعة أحرف، وخيروا بين الحذف والإثبات، فلما كانت قَيْدُودَة، وكَيْوُونَة على ستة أحرف طالت، فألزموها الحذف، ولم يخيروا بين الحذف والإثبات كما فعلوا في مَيْتٍ وهَيْن...، وإنما اختص المعتل ببناء لا يكون في غيره؛ لأنه ضرب من الكلام مبين لغيره من الصحيح، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره، كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح" (ابن جني، 2014، 299-300)، فابن جني في هذا النص يرجح وجوب الحذف على الجواز؛ معللاً بثلاث علل، العلة الصوتية (اجتماع الياء مع الواو) وهي العلة الأولى الناتجة عن التقاء الياء الساكنة بالواو: (كَيْوُونَة)؛ مما استوجب القلب أي قلب الواو ياءً والادغام للتخفيف. أما العلة الثانية، فهي علة طول الكلام (طول البناء) وهي العلة المرجحة للوجوب، إذ أشار ابن جني إلى أن الكلمة بلغت الغاية في العدد (سنة أحرف)، والطول في كلام العرب علة تستوجب الحذف، وقد اعتمدها الكثير من اللغويين في تفسير بعض الظواهر اللغوية. أما العلة الثالثة، فهي علة الاختصاص، إذا أشار ابن جني إلى أن هذا البناء (فَيْعْلُولَة) مختص بالمعتل دون الصحيح. وإن الاختصاص بالاعتلال علة تقوي جانب التغيير والحذف.

إن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين اللغويين، فكينونة وقيودودة و صيرورة على وزن: (فَيْلُولَة) ، والأصل (فَيْعْلُولَة) عند البصريين، (كينونة وقيودودة و صيرورة) ثم قلبت الواو ياء؛ لاجتماعها مع الياء وسكون الأولى، وأدغمت الياء الأولى في الثانية؛ فقالوا: كَيْوُونَة و قَيْدُودَة و صَيْرُورَة ثم خففت الياء الثانية؛ التي هي عين الفعل، على حد تخفيف الياء في: مَيْتٌ وهَيْنٌ وطَيْبٌ في قولهم: مَيْتٌ وهَيْنٌ وطَيْبٌ. ولما كانت كينونة وأخواتها على ستة أحرف طالت بذلك فألزموها الحذف.

أما الفراء (207هـ) من الكوفيين فيرى أن (كينونة) وأخواتها على وزن: (فَعْلُولَة) وأصلها الياء فيها الواو، وجاءت هذه المصادر على أمثلة مصادر بنات الياء في صار صيرورة وسار سيرورة؛ فقيلت: (كينونة) وأخواتها بالياء حملاً



على بنات الياء على حد قولهم: شكوته شكابية، فقلبوا الواو ياء؛ لأنَّ البناء جاء على مثال مصادر بنات الياء كالرماية والسعاية. وأصل (فَعُولَةٌ) عند الفراء (فَعُولَةٌ) بضم الفاء وقد فتحت؛ لأنهم كرهوا أن تتقلب الياء واوا. (الانباري، 2003)، (الصاعدي، 2002). وقيل لم يأت في كلام العرب: مصدر على فَعُولَةٍ إلا كينونة، والأصل كَيُونَةٌ فخفف؛ وصار كينونة. (خالويه، 1979).

5- تتجلى ظاهرة تضافر العلل عند ابن جني في مسألة (تصحيح الواو في ضيوان وجمعها على ضياون)، إذ علل بثلاث علل صرفية منعت قلب الواو ياءً، على الرغم من وجود مقتضى الاعلال (اجتماع الياء والواو والأولى ساكنة)، بقوله: "أعلم أنه قد كان القياس همز (ضياون) كما همز (عيائل) ولكن الذي حسن التصحيح ما أذكره. وذلك أنه قد أحتمل في واحد ضياون أغلظ مما أحتمل في جمعه؛ لأنَّ ثبات الواو في ضيُون مع أنَّ قبلها ياءً ساكنةً أغلظ من احتمال صحة الواو في ضياون. يدلُّك على أنَّ ذلك أغلظ من صحَّة الواو في ضياون أنك لو مددت ضياون لصحَّت الواو بلا خلاف؛ لبعدها عن الطرف، فكنت تقول: ضياوين، ولو مددت ضيونا لكان القياس أيضًا قلب الواو وأن تقول ضيآن، وأصلها ضياون، ولو كان اجتماع الياء والواو في ضياون في الاستكراه على حدِّ اجتماع الواو والياء في ضيُون لوجب مع المد أيضًا أن تقول ضيآئين...، وهذا يدلُّك على أنَّ تصحيح ضيُون أشدُّ من تصحيح ضياون" (ابن جني، 2014، ص. 324-325). فابن جني علل بـ (تبعية الفرع للأصل) إذ نص ابن جني على أنَّ صحة الواو في الجمع (ضياون) مستمدة من صحتها في المفرد (ضيُون) فيما أنَّ المفرد لم يعل وجب أن يبقى الجمع صحيحًا. كما علل بعلة البعد عن الطرف، وهي من العلل الصوتية البنوية، إذ يرى ابن جني أنَّ الواو في ضياون وقعت في حشو الكلمة أي وسطها بعيدة عن الطرف، والقاعدة الصرفية عند ابن جني القرب من الطرف يضعف ويوهن، في حين البعد عنه يقوي الحرف ويحميه من الاعلال، وختم شرحه بعلة تجنب الانتقال الصوتي، وهي علة طلب الخفة (كراهية اجتماع الياءات) إذ أشار ابن جني إلى أنه لو أعلنت الواو في ضياون وقُلبت ياءً، لصار التقدير ضيآئين، وهذا يؤدي إلى اجتماع ياءات مع حركات مُستقلة. إنَّ تضافر العلل الثلاث (صحة الأصل، والتوسط في البناء، مع علة طلب الخفة الصوتية) هو الذي جعل ابن جني يرجح بتصحيح ضياون وهو الوجه العربي المطرد، بل عدَّ صحة الواو في الجمع أغلظ وأقوى من صحتها في الواحد؛ لتعدد العلل التي تكافقت لحمايتها من الاعلال.

إنَّ ضياون شاذ وهو جمع ضيُون، وقياسه ضيْن، قال المرادي (749هـ): "وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضيُون، وكان قياسه ضيْن. فإن قلت: فهل يقاس على (ضياون) ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟ قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يُقاس عليه" (المرادي، 2008، ج3، ص. 1571)، ومن اللغويين من يرى أنَّ صحة المفرد لا يلزم منها صحة الجمع في ضيُون وضياون، مستدلًا بقول لو صححت لقلت قبول وقيائل في الجمع، قال ناظر الجيش الحلبي (778هـ): "فقالوا: ضيُون، فلم يدغموه فشذوا فيه في جمعه، وقيل: إنما صحَّ في الجمع؛ لأنه صحَّ في المفرد، وردَّ هذا بأنَّ صحَّة المفرد لا يلزم منها صحة الجمع، بل يلزم في الجمع الإعلال، ويدلُّ على ذلك أنَّ لو بنيت مثل: ضيغم من القول، وصححت لقلت: قبول، فلو جمعته، لقلت: قيايل بالهمز" (الحلبي، 1428، ج10، ص. 5023).

ثانيًا: أثر تعدد العلل في تقوية الأقوال والترويج بين المذاهب: لا يكفي ابن جني بجمع العلل للمسائل الصرفية لمجرد الاستقصاء الوصفي، بل يجعل من تضافرها أداة معيارية للترويج، فالحكم عنده الذي ينهض لعلة واحدة ليس بقوة الحكم الذي تتضافر فيه العلل؛ إذ يرى تراكم الأدلة يُحصن ويقوي القول من الاعتراض، ويمنحه أولوية القبول عند تعارض المذاهب الصرفية، ومنها:-

1- قال ابن جني: "أعلم أنَّ (شاة) في ظاهر الأمر ينبغي أن يكون شاذًا لا يُقاس عليه؛ وذلك أنه جمع (شاة)، فالهاء في شاة للتأنيث والألف قبلها منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، والام محذوفة والتي هي هاء، وسأدلُّ على ذلك، فلما أردت جمع (شاة) على حدِّ قولك (بقره وبقر) وجب حذف هاء التأنيث؛ فلزم أن يبقى الاسم على شين وألف، وهما الفاء والعين فلم يجر تركه على ذلك كراهية أن يذهب التثوين لسكونه الألف... فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد؛ وهذا محال؛ فوجب أن يضمَّ إلى الكلمة ما يؤمن معه حذف الألف، فكان ردُّ الهاء الأصلية التي هي لام الفعل أولى؛ لأنها أحقُّ من الأجنبي الغريب، فردت؛ فصار التقدير (شاة) في وزن (جاه) فكان سبيله أن يُقرَّ على ذلك! إلا أنَّ العرب أبدلت الهاء همزة، كما أبدلت همزة هاء في قراءة من قرأ: (هَيْكًا نَعْبُدُ)، كذلك أبدلت الهاء في (شاة) همزة، فصارت (شاة) كما ترى؛ فجمعوا على الكلمة: قلب العين ألفًا، وقلب اللام همزة؛ وهذا مكروه، وعليه أكثر الأقاويل" (ابن جني، 2014، ص. 405). ففي هذا النص نجد تضادًا صريحًا بين رأي أبي عثمان المازني الذي حكم بشذوذ (شاة)



تحفظ ولا يُقاس عليها، بقوله: "فإن قلت: فقد قالوا: ((شاء)) فأعلوا العين واللام؟ فهذا من الشاذ الذي يُحفظ حفظاً، ولا يُجعل أصلاً" (ابن جني، 2014، ص.405)، وبين ابن جني الذي رفض هذا الحكم، وحاولَ ترجيح كفة القياس فيها. استعرض ابن جني في هذا النص قضية إعلال العين واللام في كلمة (شاة)، وهو أمرٌ مستنكرٌ (شاذ) في القياس الصرْفِي، لكنّه أستعمل تصافر العلل؛ ليخرج من دائرة الشذوذ المحض إلى دائرة التعليل. تناول ابن جني ثلاث علل جوهرية لتفسير بقاء الكلمة على صورتها الحالية، الأولى: كراهية الإجحاف بالكلمة إذ يوضّح ابن جني أنّه عند حذف هاء التأنيث من (شاة) باعتبارها اسم جنس جمعي- بقيت الكلمة على حرفين: (الشين والألف)، ولو حُذفت الألف وهي العين المنقلبة لبقيت الكلمة على حرف واحد، وهو ما يرفضه النظام الصرْفِي؛ فاستعمال علة كراهية بقاء الاسم الظاهر على حرف واحد كدافع أساسي لعملية التعويض، أمّا العلة الثانية أولوية الرد للأصل (علة ترجيحية)، فيرى ابن جني أنّه لتعويض النقص، كان لا بُدَّ من استدعاء حرف، فتضافرت هنا علة استصحاب الأصل؛ إذ رأى أنّ ردّ الهاء الأصلية (التي هي لام الفعل) أولى من الإتيان بحرف غريب، وعلل ذلك بأنّها: (أحقُّ من الأجنبي الغريب)، وكانت العلة الثالثة: الضرورة الصوتية والمجانسة، أي علة تبادلية: إذ أضاف ابن جني علةً ثالثة تُعزز مذهبه الترجيحي، تتعلّق بـ إبدال الهمزة هاءً، مستشهداً بقرارات لغوية وشواهد من القراءات (مثل: هياك نعبد)، ليربط بين مخرج الهاء والهمزة، مما يسوغ التغيير الحاصل في (شاة)، ويجعله مقبولاً صوتياً.

أمّا سيبويه (180هـ)، فهو يرى أنّ شاءً من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لاماتٍ، وشاةً من بنات الواوات التي تكون عينات ولائها هاء. (سبويه، 2013).

وأكد المبرّد (285هـ) أنّ لام شاءً أصلها هاء راداً على سبويه ومن تبعه، بقوله: "وأما غير هؤلاء فزعم أنّ (شاءً) جمع شاة على اللفظ؛ لأنّ شاة كانت في الأصل شاهة على قولك شوية والظاهر هاء التأنيث فكرهوا أنّ يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد في الوقف فأبدلوا من الهاء همزة فقلّوا شاءً فأعلم لقرب المخرجين كما قلّوا أرفقت وهرفقت وإياك وهيّاك وكما قلّوا ماءً. وإنما أصله الهاء وتصغيره مؤنّبه فأعلم، وجمعه أمواه ومياه وذهب هؤلاء إلى أنّ شوى مخفف الهمزة، كما تقول في النبيّ والبرية، وهذا القول الثاني هو القياس" (المبرّد، د.ت، ج1، ص.153-154)، فالشاء عند المبرّد بمنزلة الماء، والهمزة فيه بدلا من الهاء، وهو جمع شاه بإسقاط هاء التأنيث.

2- قال ابن جني: "ولمعترض أنّ يقول ما تنكر أن يكون (تية، وطيح) من الواو إلا أنّه لم يأت بهما على (فعل) فيلزمه (طوح، وتوه)، بل جاء بهما على (فعل) نحو: (بيطر، وبيقر)، فكأنهما كانا (طيوح، وتيوه) ثم قلب الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، وتحيزت: "تفيعلت"، من حاز يحوز، وأصلها "تحيوزت"، ثم قلب الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها. قيل: هذا فاسد من وجوه: أحدها: أنّ (فعل) في الكلام أكثر من (فيعل)، فحملته على الأكثر أولى وأسوغ. وثان: أنّ معنى (تية، وطيح) تكرر ذلك الفعل منه جرى ذلك مجرى قطع وكسر في أنّهما لتكرير الفعل، فمن هنا حمل على (فعل). وثالث: يدل على أنّ (تية فعل، دون فيعل، ولو كان (تية: فيعل) من الواو، لوجب أنّ يقال فيه إذا بني للمفعول (تووه)" (ابن جني، 2014، ص.237). ناقش ابن جني أصل الياء في تية وطيح، وهل هي أصلية من باب (فعل) أم منقلبة عن واو من باب (فيعل)، ورجح أنّها (فعل) بتصافر ثلاث علل، لئيبطل احتمال كونها (فيعل). الأولى علة احصائية قياسية رجح ابن جني وزن (فعل)؛ لأنّ هذا الوزن أكثر في كلام العرب من وزن (فيعل). معزراً علته بالقاعدة: أنّ (الحمل على الأكثر أولى وأسوغ)، فتضافرت كثرة الاستعمال مع سلامة القياس، والعلة الثانية (المناسبة الدلالية)، إذ أورد علة مفادها أنّ معنى (تية وطيح) معنى تكرر الفعل وكثرته، و وزن (فعل) في لغة العرب موشوع أصلاً للتكثير، مثل (قطع، وكسر)، فاجتمع (مقتضى المعنى مع مقتضى المبني) لترجيح الوزن، أمّا والعلة الثالثة، فعلة السماع (وهي علة) نقلية، فاستشهاده بحكاية عيسى بن عمر وما أنشده من شواهد؛ ليؤكد أنّ ما سمع من العرب يؤيد أنّ الياء أصلية في هذا الموضع وليست منقلبة عن واو. ومن الجدير بالذكر أنّ ابن جني لم يكتف بعلة واحدة لإفساد الرأي المخالف، بل عزز ترجيحه بتصافر العلل، بدليل قوله: (هذا فاسدٌ من وجوه).

وذهب أبو جعفر الأندلسي (779هـ) مذهب ابن جني، بقوله: "ولا يمكن أن يدعى أنّ طاح وتاه، (فعل) بكسر العين؛ لأنّ (فعل يعل)، بكسر العين فيهما شاذ من الصحيح والمعتل. و (فعل) بالفتح (فيعل) بالكسر، وإن كان شاذاً فيما عينه واو، فليس بشاذ في الصحيح؛ فحملهما على ما يكون مقيساً في حال أولى. والدليل أيضاً على أنّ (تاه) قد يكون من ذوات الياء قولهم: وقع في التيه" (الأندلسي، 1982، ص.80).

3- قال ابن جني: "استدل على أنّ الهمزة في (ألق) من نفس الكلمة بقولهم: ألق فهو مألوق، يقول: فالهمزة في ألق فاء الفعل، فينبغي أن تكون في أولّ ذلك، وهذا استدلال صحيح. ولمعترض بعد أن يعترض فيقول: ما تنكر أنّ يكون أولّ أفعلاً دون فوعلاً، وتكون الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أوظف، وأوجر؟. فإن قلت: فقد قالوا: ألق، فقد يجوز أن



تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة، كأنه كان أولاً: وُلِقَ، ثم قلبت همزة، كما تقول: (أعدَ وأزَن)، في وعد ووزن، فلا تكون لأبي عثمان حجة في قولهم: ألق؟ . فالجواب عن هذه الزيادة: أنهم قد قالوا: مألوق، فلو كانت الهمزة في ألق إنما هي منقلبة عن الواو في وُلِقَ كما يدعي الخصم، لزال في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب. وكانوا يقولون: (مولوق) كما يقولون: (أعد) فهو (مؤعود)، ولم نسمعهم قالوا: (مأعود)؛ لزوال الضمة، فلما لم نرهم قالوا: (مولوق) استدللنا بذلك على أن الهمزة في ألق ليست بمنزلة الهمزة في (أعد)، بل هي أصل ثابتة غير منقلبة. فإن قال: فما تنكر أن يكون هذا من القلب اللازم كما قالوا في تكسير (عيد) وتحقيره: أعيداً، وعبيد؛ فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت، فكذلك ما تنكر أن يكون مألوق من البديل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من عيد في قولهم: عبيد، وأعياد ولم ترد الياء إلى الواو، كما قالوا: البرية، فألزموها التخفيف وأصلها الهمز، وكما قالوا: النبي، فألزموه البديل في الأمر العام الشائع؟ قيل: الحمل على هذه الأشياء لا يجوز؛ لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ. فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تسلم كما سمعت ولا تجعل أصلاً يقاس عليه" (ابن جني، 2014، ص. 131-132). يتضح في هذا النص أن ابن جني حشد ثلاث علة متساندة، لترجيح أن الهمزة أصل (فاء الفعل) وليست منقلبة عن واو كما ذهب بعض اللغويين، وأولها العلة الاشتقاقية: استدلل ابن جني بقولهم: (ألق فهو مألوق)؛ فالاشتقاق هنا علة قوية تقتضي أن الهمزة هي الفاء؛ لأنها ظهرت في اسم المفعول في موضع الفاء، ولو كانت منقلبة عن واو مكسورة لرجعت إلى أصلها عند زوال الكسرة. أما العلة الثانية، فعلة: الثبات وزوال الموجب وهي العلة التي ساقها رداً على من زعم أنها منقلبة عن واو، إذ احتج بظهور الهمزة في (مألوق)، ولو كانت منقلبة عن واو نحو: (أعد التي أصلها وعد) لوجب أن تظهر الواو في اسم المفعول فيقال (مؤلوق) كما يقال (مؤعود). فتضافرت علة (بقاء الهمز) مع علة (زوال الضمة) الموجبة للقلب لترجيح أصالة الهمزة، وكانت العلة الثالثة هي علة منع الحمل على الشاذ (علة القياس المطرد): ففي نهاية النص، نجد أن ابن جني يرفض الاعتراض القائم على قياس هذه الهمزة بـ (أعياد وعبيد)، معللاً ذلك بأن تلك الكلمات تمثل (القلب اللازم)، وهو خروج عن القياس، وقرر أن: الحمل على هذه الأشياء لا يجوز؛ لخروجها عن القياس. فتضافرت علة (الخروج عن القياس) في الشواهد المعارضة؛ لتقوي علة الاطراد في مذهبه المختار.

وذكر سيبويه (180هـ) في كتابه أن أولق وزنه (فوعل)، وأن همزته أصلية، وهي فاء الفعل، والواو زائدة فيه، بقوله: "فهذه الياء والألف تكثر زيادتها في بنات الثلاثة، فهما زائدتان حتى يجيء أمرين نحو: أولق، فإن أولقاً إنما الزيادة فيه الواو، يدلك على ذلك قد ألق الرجل فهو مألوق. ولو لم يتبين أمر أولق لكان عندنا أفعل؛ لأن أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعل" (سيبويه، 2013، ج3، ص. 195).

أما الكسائي (189هـ)، فهو يرى أن أولق على وزن أفعل، وبهذا تكون الواو أصلية، والهمزة زائدة (الزجاجي، 1983، 1)، وذهب ابن الأثير (606هـ) مذهب الكسائي في أن الهمزة زائدة والواو أصلية، بقوله: "أولق: هو ضرب من الجنون إذا كانت الهمزة أصلية، ومن السرعة إذا كانت زائدة" (ابن الأثير، 1420هـ، ج2، ص. 716).

أما أبو علي الفارسي (377هـ)، فأجاز أن أولق على وزن (فوعل) و (أفعل)، بقوله: "فأما أولق فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما: أن يكون (فوعلاً) من (ألق) فالهمزة فاء ولو سميت به رجلاً على هذا الوصف لانصرف. ويجوز أن يكون (أفعلاً) من وُلِقَ يلق؛ إذا أسرع، ومنه قوله تعالى: (إذ تلقونه بالسنة)، وقال: جاءت به عس من الشام تلق... " (عبد الغفار، 1999، 554).

ذهب العكبري (616هـ) مذهب أبي علي الفارسي، بقوله: "وأما أولق ففيه قولان: أحدهما أنه (أفعلاً) من الولق وهو السرعة، ومنه قيل للأحمق أولق لسرعته فعلى هذا لو سميت به لم تصرفه. والقول الثاني هو (فوعلاً) والواو زائدة، والدليل عليه قوله للمجنون مألوق ومؤلوق على مفعول ومفعول، ويجوز أن تكون من الولق أيضاً وتكون الهمزة مبدلة من واو كما أبدلت واو وأصل همزة" (العكبري، 1995، ج2، ص. 234).

وتابعهما عليها الأستربادي (686هـ) معللاً ذلك بقوله: "وإن قلنا: إنه من: (ولق) الرجل فهو مولوق، كانت همزة أولق زائدة، وتركيبه من: واو ولام وقاف فيكون أولق على وزن أفعل، فجاز أن يكون أولق أفعلاً، وجاز أن يكون فوعلاً" (الأسترادي، 2004، ج2، ص. 592).

وخلاصة مما ذكرت من أقوال اللغويين واختلافهم في هذه المسألة، أجد أن مذهب ابن جني ومن تبعه هو الأرجح. قال ابن جني: "اعلم أن (حاحيت، وعاعيت، وهاهيت) أصلها: (حاحيت، وعاعيت، وهيهيت)، وهي من مضاعف الياء، ونظيره: (قوقيت، وضوضيت) من مضاعف الواو، وإنما قلبوا الياء ألفاً لشبهها بها كما قال أبو عثمان؛ لأنهم



أيضاً كرهوا تكثر الياءين وليس بينهما إلا حرف واحد، فقلبو الياء ألفاً، ولم يقولوا في (قَوَّيْتِ: قَافِيْتِ)؛ لأنَّ الواو التي هي لامٌ قد انقلبت ياء، كما انقلبت في (أَغْرَيْتُ) فلم تتكرر الواوان كما تكثر الياءان. ولم يجيء من هذا القبيل فيما ذكروا إلا هذه الثلاثة الأحرف، ووزنها: (فَعَلْتُ) بمنزلة (قَافَلْتُ وَصَلَّصْتُ)، ولا يجوز أن يكون (فَاعَلْتُ). وكانَّ أبا عثمان لما رآهم قد قالوا: (قَوَّيْتِ وَضَوَّضَيْتِ) على أصلها، ولم يجيء (حَاحَيْتِ) وبابه على أصله حمل ما لم يجيء على أصله على ما جاء على أصله؛ فكانه يقول: الألف في (حَاحَيْتِ) ونحوه بدل من الواو استدلالاً (بِقَوَّيْتِ) وبابه. وقول الخليل عندي أقيس؛ لأنَّ الياء أقرب إلى الألف من الواو، وقد أبدلت منها في نحو: طَائِي، وحَارِي، يريدون: طَيْي، وحَيْرِي" (ابن جني، 2014، ص. 426 - 427)، يتضح من نص ابن جني أن الألف في حَاحَيْتِ بدل من الياء، وهو مذهب الخليل. ولم يكتفِ ابن جني بإيراد قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، بل سارع إلى وصفه بـ (أقيس)، وهو مصطلح ترجيحي صريح يُقدِّم الوجه الأكثر موافقة لأصول الصناعة. وقد بنى هذا الترجيح على تضافر علل صرفية متساندة، أولها: علّة الاستئصال الصوتي وهي علّة (كراهية توالي الأمثال): وتتمثل في كراهية العرب لتكرار اللامين، أي (الحاءين) في طرف الكلمة، وهو ثقل تُطقي يُوجب التغيير الصرفي فراراً من التضعيف المذموم في أواخر الكلمات. والعلّة الثانية: علّة المناسبة الصوتية: وهي في قوله (الياء أقرب إلى الألف من الواو)، فبما أنَّ اللام المتطرفة في هذا الباب يؤول أمرها إلى الألف (حَاحَيْتِ و أصلها: حَاحَيْتِ)، كانت الياء أولى بالإبدال من غيرها؛ لمناسبتها للألف في المخرج واللين، مما يجعل الإبدال محاطاً بمسوغات صوتية. والثالثة: علّة الحمل على المطرّد، وهي: (العلّة الصناعية): وتتمثل هذه العلّة في إلحاق (حَاحَيْتِ) بالأفعال المعتلة اللام المطرودة (مثل غازيت)، ليكون الإبدال جارياً على سنن العرب في توحيد أحكام الأبواب الصرفية المتشابهة.

ويرى سيبويه (180هـ) أنَّ الألف بدلٌ من الياء التي أبدلت مكان الواو، نحو: ضَوَّضَيْتِ بمنزلة: ضَعَّضَعْتُ، وأنَّهم أبدلوا الياء إذا كانت رابعة، وإذا كررت الحرفين فهما بمنزلة تكريك للحرف الواحد، فالواو بمنزلة ياءين (حَاحَيْتِ)، واوي (قَوَّة)، لأنَّك ضاعفت. وكذلك حَاحَيْتِ، وعَاحَيْتِ، وهاهَيْتِ، وأبدلوا الألف لشبهها بالياء، فصارت كأنها هي. (سيبويه، 2013).

أمَّا ابن السراج (316هـ)، فقال: "وكان القياس عندي أن تظهر الياء، ولكنهم تنكبوا ذلك استئصالاً للياءين أن يتكررا مع الحاء في (حَاحَيْتِ) والعين في (عَاحَيْتِ) وحَفَّت ذلك في نوات الواو لاختلاف اللفظ بما أوجبتهُ العلّة وَمَعَ ذلك فإنَّ هذا الفعل بني من صوت الألف فيه أصلٌ ليست منقلبة من شيءٍ ألا تَرَى أنَّ الحروف والأصوات كلها مبنية على أصولها ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحو: عليه وإليه فلما قلبت الألف إلى الياء وجب أن تقلب الياء إلى الألف" (ابن السراج، د.ت، ج3، ص. 317).

5- قال ابن جني: "اختلف الناس أيضاً في (مَيِّتِ) وما كان نحوه، فذهب أصحابنا إلى أنه (فَيَعْلُ) مكسور العين، كأنه كان (مَيِّوتٌ)، ثم قلبت الواو ياءً لسكون الياء قبلها، وجرت الياء في فَيَعْلُ مجرى ألف فاعل، فأعلوا العين بعدها، كما همزوها بعد ألف فاعل، نحو: (قائم وبائع)؛ لأنَّ الياء ثانية ساكنة، وقبلها فتحة، كما أنَّ الألف كذلك. ثم لأنَّهم لما أعلوا العين بالقلب أعلوها أيضاً بالحذف لضرب من الاستخفاف، ... وقد تقدّم القول في أنَّ المعتلَّ قد يأتي فيه من الأبنية ما لا يأتي في الصحيح؛ لأنَّه نوعٌ على جباله. فَيَعْلُ في المعتلَّ عاقب فَيَعْلُ في الصحيح؛ كما عاقبت فَعْلَةً في المعتلَّ في جمع فاعل فَعْلَةً في الصحيح في جمعه...، فمجيء هذا على (فَيَعْلُ وَفَيَعْلَان) بفتح العين يدلُّ على أنَّهم لو أرادوا بمَيِّتِ ولين ونحوهما بناء (فَيَعْلُ) لقالوا: (مَيِّتٌ)، فالقياس ما عرَّفْنَاك، وعليه العمل. ويدلُّ على أنَّ من يقول: (مَيِّتٌ) هو الذي يقول: (مَيِّتٌ) قول الشاعر: ليس من مات فاستراح بمَيِّتِ إنما المَيِّتُ مَيِّتُ الأحياء، فأما قول الله تعالى: (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ) (الأنعام: 122)، ثم قال في موضع آخر: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) (الزمر: 30)، فلا يدلُّ على أنَّ الذي يقول (مَيِّتٌ) هو الذي يقول: (مَيِّتٌ)؛ لأنَّ القرآن قد جاء بلغاتٍ مختلفةٍ وإنَّ كان كُلهَا فصيحة" (ابن جني، 2014، ص. 303-204). اعتمد ابن جني في هذا النص على تضافر ثلاث علل صرفية رئيسة لترجيح بناء (فَيَعْلُ) في المعتل، أولها: علّة القلب (قلب الواو ياءً أو قلب الحركة): وهي العلّة التي استفتح بها ابن جني شرحه لمسألة المعتل، مثل: (هَيِّن، مَيِّت، لَيِّن)، إذ أشار إلى أنَّ أصل هذه الألفاظ يفتضي القلب؛ لتناسب الياء الزائدة في (فَيَعْلُ)، أمَّا الثانية، فهي علّة المعاقبة وهي في قوله: (فَيَعْلُ في المعتلَّ عاقب فَيَعْلُ في الصحيح)، إذ إنَّه عضدَّ علّة القلب بعلّة المعاقبة، فبما أنَّ فَيَعْلُ هو الأصل في الصحيح، فإنَّ فَيَعْلُ بالكسر حلَّ محله في المعتلَّ مثل ميت. هذا التبادل المعاقبة قوى قوله في أنَّ الكسر في ميت ليس شذوذاً، بل هو مقابل للفتح في الصحيح. وجاء بالسماع وهي العلّة الثالثة؛ لتقوية وترجيح مذهبه، وتجلت في حشده للأدلة من القرآن الكريم (ميتاً، ميتون)، ومن الشعر العربي بميت، وقوله (وعليه العمل)، فإنَّ تضافر هذه العلّة السماعية مع العلل القياسية السابقة (القلب، والمعاقبة)؛ لتقوية مذهبه وترجيحه المذهب البصري؛ فما



ووفق القياس القلب والمعاقبة وعضد السماع (القرآن والشعر) هو القول الأرجح عند ابن جني، وبذلك تضافرت الأدلة العقلية (القياس) والنقلية (السماع)؛ لتقوية هذا الترجيح .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة هي من المسائل التي كثر فيها الخلاف في وزن مَيّت وأصلها، إذ ذهب الكوفيون إلى أن وزن (مَيّت) في الأصل على فَعِيل، نحو: ومويت. أما البصريون، فذهبوا إلى أن وزنه: فَعِيل بكسر العين، وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَعِيل بفتح العين. واحتجّ الكوفيون بأن أصله فَعِيلٌ نحو: ومويت؛ لأن له نظيراً في كلام العرب، بخلاف فَعِيل؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في (ساد يسود) وفي (مات يموت)، فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة. ومنهم من ذهب إلى أن أصله مويّت، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلّوا الواو كما أعلوها في (ساد ومات) قلبوها، فكان يلزمهم أن يقبلوها ألفاً، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، ففكروا أن يلتبس فَعِيل بَفَعْل، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفعل ويخرج على هذا نحو سويق وعويل، وإنه إنما صح؛ لأنه غير جارٍ على الفعل. وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن وزنه فَعِيل؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن. (الأنباري، 2003)، (الخوارزمي، 1990)، (أبو الفداء، 2000).

الخاتمة:-

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَبَعْدُ، بَعْدَ مَسِيرَةٍ مَاتِعَةٍ فِي مَسَائِلِ الْمُنْصِفِ، تَجَلَّى لَنَا مِنْهُجُ تَضَافُرِ الْعِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ لَدَى ابْنِ جَنِيِّ، إِذْ حَشَدَ جَمَلَةً مِنَ الْأَدْلَةِ وَالْبَرَاهِينِ؛ لِتَقْوِيَةِ رَأْيِهِ الصَّرْفِيِّ وَتَرْجِيحِهِ. وَقَدْ بَيَّنَّتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ هَذَا التَّضَافُرَ كَانَ مِعْيَارَهُ الْأَهَمُّ فِي التَّرْجِيحِ، جَامِعًا بَيْنَ صِحَّةِ الْقِيَاسِ وَسَلَامَةِ الِاسْتِعْمَالِ. وَقَدْ خُلِّصَتْ الدِّرَاسَةُ إِلَى نَتَائِجٍ أُبْرِزَهَا:-

- 1- إن ابن جني لم يكن يعتد بالعلّة المفردة في أغلب المسائل الصرّفية المعقدة، بل كان يعتمد منهج تضافر العلل؛ لتقديم تفسير كلي وشامل للظاهرة اللغوية .
 - 2- كشفت الدراسة عن قدرة ابن جني على الربط بين ثلاثة مستويات من العلل (علل صوتية كالقلب والخفة)، وعلل بنيوية كالمعاقبة، والعلل السماعية (كالشواهد القرآنية والشعرية)، مما جعل تعليله متماسكاً لا يقبل النقض.
 - 3- إن الترجيح عند ابن جني لا يقوم على مجرد السماع فقط، بل يقوم على موازنة تعليلية؛ فكلما تضافرت العلل على وجه صرّفي، صار هو الوجه الراجح .
 - 4- إن تضافر العلل الصرّفية لدى ابن جني ليس مجرد تعقيد لغوي، بل هو انعكاس لمرونة اللّغة العربيّة وسعيها الدائم نحو الخفة والانسجام الصوتي.
 - 5- ابانت الدراسة أن ابن جني لا يكتفي بعلّة صرّفية واحدة، بل يميل غالباً إلى تراكم العلل و يجعل من تضافرها أداةً معياريةً للتّرجيح، لاسيما ترجيحه للمذاهب.
- وأخيراً أقول إن هذا الجهد ما هو إلا محاولة من الباحثة للغوص في أعماق الفكر الصرّفي عند ابن جني، واستكشاف أسرار نظائر العلل في لغتنا العربيّة. فإن كنت قد أصبت فيما قدّمتُ فذلك بفضل الله ومنته وتوفيقه، وإن قصرت أو زلّ القلم في موضع ما فمن نفسي، وحسبي أنني لم أدخر جهداً في التقصي والتحليل، ساعيةً لتقديم ما يليق بمكانة هذا العلم وأهله. وما توفّيقني إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ.

المصادر والمراجع:-

القرآن الكريم.

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني (606هـ)، (1420هـ)، البديع في علم العربية، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط1.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (316هـ)، (د.ت)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، (2014م)، المنصف، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1.
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، (1405)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط:1.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، (1972)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (دار الجيل، ودار الفكر) - (بيروت)، ط2.



- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (711هـ)، (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط:3.
- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (732هـ)، (2000)، الكناش في فني النحو والصرف، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ط.).
- الأستربادي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني (686هـ)، (2004م)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط:1.
- الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (577هـ)، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، ط:1.
- الأندلسي، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيبي الغرناطي أبو جعفر (779هـ)، (1982)، اقتطاف الأزاهر والنقاط الجواهر، تحقيق: عبد الله حامد النمري، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، (د.ط.).
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت 816هـ)، (1983م)، التعريفات، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط:1.
- حسان، د. تمام حسان، (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط:5.
- الحلبي، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف ب(ناظر الجيش) (778هـ)، (1428هـ)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط:1.
- خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (370هـ)، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط:2.
- الخوارزمي، الأفاضل القاسم بن الحسين (617هـ)، (1990)، التخمير شرح المفصل في صناعة الإعراب (للزمخشري)، تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط:1.
- الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، (1985)، سير أعلام النبلاء، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط:3.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (2001)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين، الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون، (د.ط.).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي النهودي (337هـ)، (1983)، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط:2.
- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (180هـ)، (1434هـ - 2013م)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط:6.
- السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368هـ)، (2008)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط:1.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (911هـ)، (1401هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا، (د.ط.).
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، (2002)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط:1.
- عبد الغفار، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (377هـ)، (1999)، التكملة (تكملة لكتاب الايضاح العسدي) تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط:2.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (616هـ)، (1995م)، اللباب في علل البناء والأعراب، تح: الدكتور عبد الاله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط:1.
- القفطي، جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي (646هـ)، (1982)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط:1.



- الكفويّ، أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ، أبو البقاء (1094هـ)، (1998)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تح: عدنان درويش و محمد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2.
- المبارك، الدكتور مازن، (1981)، النحو العربيّ (العلّة النحوية نشأتها وتطورها)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط3.
- المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (285هـ)، (د.ت)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت، (د.ط).
- المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (749هـ)، (2008)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 1.

Sources and references

1. Ibn al-Athir, Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim al-Shaybani (d. 606 AH/1420 CE), Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyya (The Marvelous in the Science of Arabic), ed. Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia, 1st ed.
2. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi (d. 316 AH/1020 CE), (n.d.), Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar), ed. Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon.
3. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), (2014 CE), Al-Munsif, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed.
4. Ibn Aqil, Baha' al-Din ibn Aqil, (1405 AH), Al-Musa'id 'ala Tashil al-Fawa'id, ed. Muhammad Kamil Barakat, Umm al-Qura University, Dar al-Fikr, Damascus, 1st ed.
5. Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), (1972 CE), Mu'jam Maqayis al-Lughah, ed. Abd al-Salam Muhammad Harun, Mustafa al-Babi al-Halabi & Sons Press, Egypt, (Dar al-Jil and Dar al-Fikr) - (Beirut), 2nd ed .
6. Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn Ali Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari (d. 711 AH/1414 CE), Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut, 3rd ed.
7. Abu al-Fida Imad al-Din Ismail ibn Ali ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Umar ibn Shahanshah ibn Ayyub (d. 732 AH/2000 CE), Al-Kunnash fi Fannay al-Nahw wa al-Sarf, ed. Dr. Riyad ibn Hasan al-Khawam, Al-Maktabah al-Asriyyah li al-Tiba'ah wa al-Nashr, Beirut, Lebanon, n.d
8. Al-Astarabadi, Hasan ibn Muhammad ibn Sharaf Shah al-Husseini (d. 686 AH/2004 CE), Sharh Shafiyah Ibn al-Hajib, ed. Abd al-Maqsud Muhammad Abd al-Maqsud, Maktabat al-Thaqafah al-Diniyyah, 1st ed.
9. Al-Anbari, Kamal al-Din, Abu al-Barakat, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Sa'id (d. 577 AH), (2003), Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, Publisher: Al-Maktabah al-'Asriyyah, 1st ed.
10. Al-Andalusi, Ahmad ibn Yusuf ibn Malik al-Ru'ayni al-Gharnati Abu Ja'far (d. 779 AH), (1982), Iqtifāf al-Azhar wa al-Tiqāt al-Jawāhir, edited by: Abdullah Hamid al-Nimri, College of Sharia, Umm al-Qura University, (n.d).(.)
11. Al-Jurjani, Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Zayn al-Sharif (d. 816 AH), (1983 CE), Al-Ta'rifāt, edited and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed..
12. Hassan, Dr. Tamam Hassan, (2006), Al-Lughah al-'Arabiyyah Ma'naha wa Mabnaha, 'Alam al-Kutub, 5th ed.



13. • Al-Halabi, Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi, then al-Misri, known as Nazir al-Jaysh (778 AH/1428 CE), Sharh al-Tashil, entitled Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id, edited by Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Dar al-Salam for Printing and Publishing, Cairo, Egypt, 1st edition.
14. Khalawayh, al-Husayn ibn Ahmad ibn Khalawayh, Abu Abdullah (370 AH/980 CE), not found in the Arabic lexicon, edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar, Mecca, 2nd edition.
15. Al-Khwarizmi, Al-Afadil Al-Qasim ibn Al-Husayn (d. 617 AH), (1990), Al-Takhmir Sharh Al-Mufasssal fi San'at Al-'Arab (by Al-Zamakhshari), ed. Dr. Abd Al-Rahman ibn Sulayman Al-Uthaymin, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut - Lebanon, 1st ed.
16. Al-Dhahabi, Shams Al-Din, Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman Al-Dhahabi (d. 748 AH), (1985), Siyar A'lam Al-Nubala', ed. Muhammad Na'im Al-Arqsusi, Al-Risalah Foundation, 3rd ed..
17. Al-Zabidi, Muhammad Murtada Al-Husayni Al-Zabidi, (2001), Taj Al-'Arus min Jawahir Al-Qamus, ed. a group of specialists, Kuwait - National Council for Culture and Arts, (n.d).
18. Al-Zajjaji, Abd Al-Rahman ibn Ishaq Al-Baghdadi Al-Nahawi (d. 337 AH), (1983), Majalis Al-'Ulama', ed. Abd Al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Cairo, 2nd ed.
19. • Sibawayh, Umar ibn Uthman ibn Qanbar, known as Sibawayh (d. 180 AH), (1434 AH – 2013 CE), ed. Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 6th ed.
20. Al-Sirafi, Abu Saeed al-Sirafi al-Hasan ibn Abd Allah ibn al-Marzuban (d. 368 AH), (2008), Commentary on Sibawayh's Book, ed. Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed.
21. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din (d. 911 AH), (1401 AH), The Desire of Scholars in the Classes of Linguists and Grammarians, ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon, Lebanon, (n.d.).
22. Al-Sa'idi, Abd al-Razzaq ibn Faraj, (2002), The Interplay of Linguistic Principles and its Impact on Lexicography, Deanship of Scientific Research, Islamic University of Madinah, Saudi Arabia, 1st ed.
23. • Al-Sa'idi, Abd al-Razzaq ibn Faraj (2002), The Interplay of Linguistic Origins and its Impact on Lexicography, Deanship of Scientific Research, Islamic University of Madinah, Saudi Arabia, 1st ed.
24. Abd al-Ghaffar, Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Nahwi (d. 377 AH), (1999), Al-Takmila (a supplement to Al-Idah al-Adudi), ed. Dr. Kazim Bahr al-Marjan, Alam al-Kutub, Beirut, Lebanon, 2nd ed.
25. Al-Akbari, Abu al-Baqa' Abd Allah ibn al-Husayn ibn Abd Allah (d. 616 AH), (1995 CE), Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-'Arab, ed. Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, 1st ed.



26. Al-Qifti, Jamal al-Din, Abu al-Hasan, Ali ibn Yusuf al-Qifti (d. 646 AH), (1982), *Inbah al-Ruwat 'ala Anbah al-Nuhat*, ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-'Arabi, Cairo, 1st ed.
27. • Al-Kafawi, Ayyub ibn Musa al-Husayni al-Kafawi, Abu al-Baqa' (d. 1094 AH), (1998), *Al-Kulliyat: A Dictionary of Terms and Linguistic Differences*, ed. Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, 2nd ed.
28. Al-Mubarak, Dr. Mazen, (1981), *Arabic Grammar (The Grammatical Cause: Its Origins and Development)*, Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, 3rd ed.
29. Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi (d. 285 AH), (n.d.), *Al-Muqtabas*, ed. Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut, (n.p.
30. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abd Allah ibn Ali (d. 749 AH), (2008), *Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik*, ed. Abd al-Rahman Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st ed.